جامعة 20 أوت سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي حول

دور النظام المصرفي في تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مداخلة تحت عنوان

التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بين النظري والتطبيق)

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)

المحور الأول: دور النظام المصرفي ف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد

د/ بن حراث حياة أستاذة محاضرة أ – جامعة مستغانم – benharrathay@yahoo.fr

د/ مخفي امين أستاذ محاضر أ – جامعة مستغانم – mokhefiamine@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر توفير التمويل من أهم المسائل التي يجب الاهتمام بها قبل القيام بأي مشروع استثماري، و يرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوفير مصادر التمويل الملائمة و الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع بالإضافة إلى التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية و الخارجية المتعلقة بانشطتها، و تختلف مصادر التمويل و تتعدد من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الحاجة والقدرة على توفيرها، فبعض المؤسسات تعتمد على توفير التمويل الذاتي والاقتراض من العائلات والأصدقاء و البعض الآخر يعتمد على التمويل الخارجي، و تعتبر البنوك التجارية أهم مورد وعارض لها في ظل نقص الأموال و طرح إشكالية التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونظرا لأهمية التمويل المصرفي تم وضع مجموعة من الإصلاحات تخدم مصلحة المؤسسات و البنوك معا بالإضافة إلى إنشاء صناديق تدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمارات وصندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة– التمويل المصرفي– صيغ التمويل المصرفي– السياسة الاقراضية.

Résumé :

Avoir du financement est considéré comme des plus importants problèmes, dont il faut donner de l'importance avant de commencer et s'engager dans n'importe quel projet d'investissement, alors que le succès des PME est reliée au l'offre des ressources de financement convenables, la faisabilité économique et technique ainsi qu'a la bonne gestion des différents éléments internes et externes qui correspond à leurs activités.

Les sources de financement différent d'une entreprise a l'autre selon leur besoin et la capacité de l'offre, certaines entreprises comptent sur l'autofinancement et l'emprunt des amis et familles, d'autres sur le financement externe, et les banques commerciales sont considérés comme les plus importantes ressources ce qui a poussé l'état dans ce dernier temps de s'intéresser au financement bancaire en lui intégrant un ensemble de reformes au service des PME auprès des banques.

Mots clés : PME- financement bancaire- types de financement bancaire- politique d'emprunt

مقدمة:

يعد التمويل المصرفي أهم محرك تقوم عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأعظم إنشغال تسعى الدولة للاهتمام به وتوفيره بصفة دائمة و مستمرة، و من أجل التوفيق بين متطلبات البنوك واحتياجات المؤسسات تم وضع عدة آليات وتدابير مساعدة قد تحد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها كل منهما، و باعتبار البنوك أهم مصدر للتمويل في النظام المالي والمصرفي الجزائري والذي يمكن توجيهه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول إبراز الدور الذي تسعى إليه البنوك الجزائرية في تأمين التمويل المناسب لهذه المؤسسات.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول الإجابة عن التساؤل المتمثل في: ما مدى تطبيق صيغ التمويل المصرفي المعتمدة من طرف البنوك التجارية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني؟

ولتقديم الميزة العلمية للورقة البحثية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

البنك يقترح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صيغة التمويل المناسبة لها في إطار السياسة الاقراضية له.

وعليه يهدف هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على الاجراءات المتبعة لمنح القروض في إطار السياسة العامة للقرض على مستوى البنوك العمومية؛
- توضيح مختلف صيغ التمويل المصرفي الذي يمكن للبنوك منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى القطاعات والتي يجب أن تتنافس على تمويلها بناء على كل التسهيلات التي سخرتها الدولة لكلا الطرفين؛
- بلورة حقيقة تطبيق صيغ التمويل المصرفي والآليات المقترحة من طرف الحكومة وذلك من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم).

و للإجابة عن التساؤل المطروح وتحقيق الأهداف المرجوة سيتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال التطرق للمحاور التالية:

أولا: التمويل المصرفي ومختلف الصيغ الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: السياسة الاقراضية للبنوك؛

ثالثا: واقع التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم).

أولا:التمويل المصرفي والصيغ الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- معنى التمويل المصرفي:

يمكن تعريف التمويل المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في: الفوائد، العمولات والمصاريف"[1]

ويأخذ التمويل المصرفي عدة أشكال مختلفة يمكن تصنيفها:[2]

- حسب المدة إلى: تمويل قصير الأجل- تمويل متوسط الأجل- تمويل طويل الأجل؛
- حسب طبيعة التمويل إلى: تمويل نشاط الاستغلال – تمويل نشاط الاستثمار.

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، عالم الكتب، القاهرة 2003 ص:25.

[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط6، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، الجزائر ص:57.

كما تأخذ هذه التصنيفات الأكثر تداولا عدة صيغ وسيتم التطرق في هذا الورقة البحثية إلى صيغ التمويل المصرفي التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.

2. صيغ التمويل المصرفي:

على العموم يتم توجيه القروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو دورتي الاستغلال والاستثمار.

2-1) صيغ التمويل المصرفي الموجهة لنشاطات الاستغلال:

يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال مدة قصيرة والتي لا تتجاوز السنة : كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع"[3]، وتأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قرض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها[4]، وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية[5]، ونظرا لذلك تتبع البنوك عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى:

القروض العامة، القروض الخاصة، القروض بالتوقيع والقرض المستندي.

2- خلاصة الدراسة الميدانية

من خلال ما سبق تقديمه في الجداول أعلاه يمكن ملاحظة تطور مختلف صيغ المصرفي الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممندة بين سنة 2014 و 2016.

فبالنسبة للقطاعات الأكثر استفادة من التمويل و تعاملا مع البنك هي قطاع الصحة (انشاء الصيدليات) و يليه قطاع التجارة والفندقة والسياحة. أما صيغ التمويل الأكثر تعاملا هي الكفالة البنكية (11-20-48 مؤسسة) خلال الثلاث سنوات على التوالي بقيمة 19107000 دج- 54363000 دج- 125609780.2 دج، ثم يليها السحب على المكشوف (18-19-14 مؤسسة) خلال السنوات الثلاث على الترتيب بقيمة 141580000 دج- 186880000 دج- 153950000 دج،

في حين يغيب التمويل عن طريق تسهيلات الصندوق الذي ظهر فقط خلال سنة 2004 بقيمة 10 ملايين دج استفادت منه مؤسسة واحدة، و قروض الموسم التي لم يعد البنك يقدمها، و تسبيقات على البضائع التي

---

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 56

[4]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[5]- رشدي صلاح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، القاهرة 2006 ص:123.

تعد المؤسسات تعتمد عليها، و أخيرا القرض الإيجاري الذي أصبحت تقدمه مؤسسات متخصصة في الإيجار.

أما بالنسبة للقروض الأخرى نجدها في تذبذب أو تطور أو تراجع و ذلك حسب الحاجة إليها من طرف المؤسسات أو درجة إعتمادها من طرف البنك، فعلى سبيل المثال التمويل عن طريق الخصم استفادت منه 6 مؤسسات سنة 2014 بقيمة 267350000 دج و 6 مؤسسات كذلك سنة 2015 بقيمة 175500000 دج و مؤسستين فقط سنة 2016 بقيمة 22000000 دج. و التسبيقات على الصفقات العمومية التي لم تظهر سنتي 2014 و 2015 و ظهرت سنة 2016 بقيمة 13000000 دج استفادت منها 3 مؤسسات صغيرة.

فيما يخص معدل الفائدة السائد لدى البنك فإنة يقدر بـ 7.75 % بالنسبة لمختلف قروض الاستغلال و بمعدل 5.25 % بالنسبة لقروض الاستثمار متوسطة الأجل التي يتم تمويل ما نسبته 80 % من قيمة الاستثمار (تجهيزات، معدات نقل مثلا) أما بالنسبة للقروض طويلة الأجل لا يتم منحها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك نظرا لارتفاع درجة المخاطرة و طول فترة تجميد النقود من طرف البنك.

أما العمولات فإنها تقدر بمعدل 3 % فيما يخص الضمان الاحتياطي، الكفالة، الخصم، تسبيقات على الضمانات الجمركية. و بمعدل 2 % فيمت يخص القرض المستندي، و يتم تقديم تسبيقات على السندات بنسبة 80 % من قيمة السند.

الخاتمة:

انصب الاهتمام في هذه الورقة البحثية على توضيح مختلف صيغ التمويل المصرفي التي يمكن للبنوك منحها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ما تكرسه الدولة من آليات و هياكل و إجراءات خدمة لتوفير التمويل الدائم للمؤسسات من جهة، و ضمان استرجاع القروض من طرف البنوك من جهة أخرى، لكن بالرغم من ذلك يعاني كل من المؤسسات و البنوك من مشاكل متضاربة تعيق مسارهما نحو التطور و النمو و عليه يمكن حصر نتائج الدراسة في النقاط التالية:

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإنها تستفيد من امتياز قرض بدون فوائد ولا تقوم بمنح الضمانات العقارية وفي بعض الأحيان الضمانات الحيازية كذلك ولا يتم قبول الملفات إلا

إذا كانت كاملة وتضم شهادة يمنحها صندوق ضمان القروض وقروض الاستثمار باعتبارها الضمان على كل الأخطار التي يمكن أن تترتب على منح القروض من طرف البنك.

– تفضيل البنك تقديم التمويل قصيرة الأجل والنقص الشديد في تقديم التمويل طويل الأجل؛

– استخدام البنك لأساليب التمويل التقليدية تماشيا مع متطلبات المؤسسات وتفضيلها صيغة عن الأخرى؛

– ضعف مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما تم ملاحظته ليس من مسؤولية البنك بل بسبب عزوف المؤسسات في طلب التمويل نظرا لعدم قدرتها على التسديد؛

– تستغرق دراسة الملفات من 1 إلى 15 يوما لدى الوكالة و قد تزيد المدة عن ذلك إذا انتقلت الملفات إلى المديرية الجهوية أو المديرية العامة لتصل إلى 3 أشهر على الأكثر. فتطبيق سياسة مركزية القروض ووضع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى الفروع و الوكالات يؤدي إلى استغراق وقت طويل لدراسة ملفات القروض؛

– أهم العراقيل التي تواجه بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة مستغانم :

- تأخر عملاء البنك في تسديد ديونهم أو الامتناع الكلي عن التسديد .
- التأخر في مدة دراسة طلبات الإقراض وهذا راجع إلى المديرية الجهوية للغرب وهران وضواحيها.

– قلة خبرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم قدرتها على تسديد ديونها و الفوائد المتراكمة.

المراجع:

1) إبراهيم منير الهندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، مكتب العربي الحديث، ط3، 2003، مصر
2) إبراهيمي عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، 2006، الجزائر
3) احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع 2008، الجزائر
4) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2002 ، الاردن
5) رسالة ماجستير (عبر منثورة)، أ.بن حراث حياة، تقييم الاستثمار على مستوى المؤسسات والبنوك، 2006، جامعة مستغانم.الجزائر
6) رشدي صلاح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، 2006، مصر

7) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ط5، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، الجزائر
8) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، عالم الكتب، 2003، مصر
9) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط6، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، الجزائر.
10) عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، ط5، دار وائل 2015، مصر
11) ماهر حسن المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة (لأهميتها ومعوقاتها)، 2006، مصر
12) محمد شفيق حسن الطيب، أساسيات الإدارة في القطاع الخاص،ط4، دار المستقبل 2014، الأردن
13) المرسوم التنفيذي رقم 319/10 المؤرخ في 2010/09/18
14) Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juin 2017